الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/123

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة بعثات ساليسيان، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

160114 150114 13-59937X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

الهجرة والأهداف الإنمائية للألفية

من الضروري، عند النظر في التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات والمنجزات المحرزة في هذا الصدد، أن يجري بشكل مترو تقييم الحقائق المحيطة بمسألة الهجرة.

ويُقال عن الهجرة إنها الإجراء الأقدم في تاريخ البشرية الذي يُتخذ لمكافحة الفقر. وهناك ما يربو على بليون شخص يعولون على الهجرة الدولية والمحلية، تدفعهم الرغبة في تحسين دخولهم وأوضاع أسرهم الصحية والتعليمية؛ أو الفرار من الفقر والنزاعات؛ أو السعي إلى التكيّف مع الصدمات البيئية والاقتصادية.

وفي الوقت الحاضر، يزيد عدد النساء المهاجرات على ما كان عليه في أي وقت مضى. وحسبما تفيد بعض التقديرات، تشكل النساء الآن قرابة نصف عدد المهاجرين دوليا، ويصل هذا المتوسط في بعض البلدان إلى نسبة مرتفعة تصل إلى ما بين ٧٠ أو ٨٠ في المائة. كذلك، يتجه عدد متزايد من الشابات إلى الهجرة ولا سيما شابات الحضر. وتظهر الدراسات أن هجرة شابات الحضر اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما تفوق هجرة شبان الحضر في نفس الفئة العمرية.

وإذا كان العمال المهاجرون يجدون أنفسهم عادة مجبولين على قبول الوظائف القذرة والخطرة والمحِطّة، سيكون الأمر نفسه من الحقائق الأكثر شيوعا بالنسبة للنساء والفتيات. فهن تعملن عادة في وظائف ذات وضعية متدنية وتتكسبن أجورا زهيدة، كالعمل في المصانع أو في الوظائف الخدمية، ومنها العمل كخادمات في المنازل، وهي أعمال تقوم على أساس الفصل بين الجنسين. وفي بعض الحالات تُعامل النساء والفتيات في أعمالهن وكأنهن رقيق حقيقي. وبمراعاة هذه الحقائق، من المتوقع أن تكون النساء والفتيات أكثر انكشافا لمساحة أكبر من خطر الاستغلال والتعرض للعنف وسوء المعاملة.

وتكون النساء والفتيات المهاجرات غير منيعات بوجه خاص أمام الاتجار بالبشر، حيث يخدعهن مستقدمو التوظيف عديمو الضمير ويقدمون لهن وعودا بأشكال مختلفة للعمل، ليقوموا بعد ذلك بإيقاع الكثير من هؤلاء الغافلات في حياة قوامها الاستغلال الجنسي. وهذه الصناعة التي تقدر أنشطتها بعدة ملايين من الدولارات ويحافظ على زخمها المتاجرون بالبشر، صناعة خبيثة لأنها تخضع لقبضة أشخاص يستغلون فقر الآخرين، وهم أفراد يمثل عِوَز الآخرين بالنسبة لهم مصدرا لتحقيق الدخول. وعادة ما تتعرض النساء والفتيات المُتّجر

هن للعنف الجنسي والإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية. وبسبب الطبيعة الخفية للاتجار بالبشر، لا تتاح للضحايا أيضا إلا طاقة محدودة للحصول على الخدمات الطبية أو القانونية.

الهجرة يمكن أيضاً أن تؤدي إلى التمكين

يمكن أن تكون الهجرة تجربة يُدفع فيها ثمن الضعف، ويمكن أيضا أن تؤدي إلى التمكين الاقتصادي للمهاجرات من المراهقات والنساء. فالمهاجرات العاملات من النساء والفتيات يدررن مدخرات تمكّنهن من اتخاذ قرارات تتعلق بالوفاء باحتياجاتهن الأساسية والتخطيط لمستقبلهن. وعلاوة على ذلك، يتجه كثير من الفتيات المهاجرات إلى تحمّل مسؤولياتهن إزاء أسرهن بشكل بالغ الجدية. ويوفر الكثير من هؤلاء الفتيات المدد اللازم لآباء شائخين أو يؤدون المصروفات التعليمية لأخواتهن وإخوانهن.

وتساعد التحويلات المالية التي ترسلها النساء والفتيات المهاجرات إلى عوائلهن في رفع مستوى معيشة هذه العوائل، وخاصة في المناطق الريفية. وتُستخدم هذه المساهمات عادة في إطعام وكسوة وتعليم الأطفال وتوفير تكاليف رعايتهم الصحية. وتساعد التحويلات المالية في نمو الاقتصادات المحلية وتحدث من ثم تحولا في المجتمعات الفقيرة وتجعل منها مجتمعات أكثر استدامة. وبالنسبة لبعض البلدان النامية، تمثل التحويلات المالية المتأتية من المهاجرين مصدرا رئيسيا للدخل وتكون بالنسبة لعدد كبير من البلدان أكبر حجما من الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يُحدث تدفق رأس المال التكنولوجي والاجتماعي والبشري العائد إلى بلدان الأصل آثارا مهمة بالنسبة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتشير بيانات حديثة إلى أن النساء تقمن بإرسال نسبة أكثر من حصائلهن إلى أسرهن في بلدانهن الأصلية تفوق ما يرسله الرجال. كذلك، تكون الأسر الريفية على الأرجح هي الأكثر تلقيا للتحويلات المالية من المهاجرين الداخليين منه من المهاجرين دوليا. ويكون القضاء على الفقر في أغلب الأحيان ناتجا عن الجهود التي تبذلها النساء.

المهاجرون في عالم ما بعد عام ٢٠١٥

بالنظر إلى كثرة أعداد الناس الذين لا ينفكون عن التحرك، يكون واضحا أن الهجرة لا بد أن تكون عنصرا مهما في سياسات تخطيطية أوسع نطاقا دعماً لمستقبلنا المشترك. فقد أحدثت الهجرة وما زالت تحدث تأثيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد من استحضارها في الاستراتيجية الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد لاحظ وكيل الأمين العام

للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن الهجرة، لو أُخضعت لحوكمة عادلة، يمكن أن تحقق مساهمة مهمة للغاية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الأصل وبلدان المقصد سواء بسواء. فالهجرة توسع الفرص المتاحة أمام الأفراد، وهي أيضا وسيلة حاسمة لتوسيع سبل الوصول إلى الموارد وتقليل الفقر.

وقد مثّلت سلسلة الموائد المستديرة التي عقدتها المنظمة الدولية للهجرة بالمشاركة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في معرض التحضير للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عنصرا مهما في العمل الرامي إلى ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال. ويساعد التصدي لمسائل تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر ومجابهة ''صناعة'' الهجرة، في التوكيد على وجود عملية للهجرة تكون متناسقة ومنظمة وآمنة للجميع، يُحدّ فيها من سوء المعاملة والاستغلال اللذين يتعرض لهما الأشخاص الأشد ضعفا الذين يتطلعون إلى حياة أفضل.

وقد أبرز الحوار الرفيع المستوى الجدية التي لا بد أن يتعامل بها المجتمع العالمي مع مسألة الهجرة. كما أن اتساع دائرة المشاركين في الحوار الرفيع المستوى الذي شمل الدول والمنظمات الحكومية الدولية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني أكد أن الهجرة ظاهرة تخص أصحاب مصلحة متعددين وأنه لا بد من التعامل معها في جميع أبعادها. وإذا أريد للنساء والفتيات المهاجرات أن تكّن وكيلات للتغيير والتنمية في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة، لا بد أن يشترك جميع أصحاب المصلحة في تخطيط البرامج والسياسات المتعلقة بالهجرة وتنفيذها وتقييمها.

ويبدو واضحا، أن وجود مهاجرات من النساء والفتيات تعتصرهن ظروف صعبة، تشمل على سبيل المثال، الاستغلال الجنسي والحياة في الشوارع والعمل المتدني الأجر الذي يقارب العبودية، واللائي تفصحن عن أنهن تفضلن ما تفعلنه على ما تتركنه خلفهن في بلدانهن، يدل على أن بعض الهياكل الاجتماعية القائمة بحاجة إلى إمعان النظر فيها. إن أي سياسات تحول دون قيام النساء والفتيات بتطوير كامل طاقاتهن أو تحرمهن من المشاركة بشكل متكافئ في مجتمعاتهن وتجعل فرصة الاختيار المتاحة أمامهن هي الاختيار بين بدائل أقل من مرغوبة، لا بد أن تدفعنا إلى مراجعة مواقفنا وتصرفاتنا الاجتماعية. ولا بد أن تشارك النساء والفتيات المهاجرات في صياغة السياسات والبرامج التي تمسسهّن. وعندما يجري تمكين النساء والفتيات لكي تُسمِعن أصواتهن في المناقشات الدائرة، يكون التوصل إلى حلول أكثر فعالية أمرا ممكنا.

التوصيات

إن تمكين النساء والفتيات وكفالة مشاركتهن في جميع مستويات صنع السياسات ضروري لإحراز مزيد من التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وصياغة أهداف إنمائية مستدامة في عالم ما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد من إدراج أصوات النساء والفتيات المهاجرات في هذه العملية. وبغية تحقيق ذلك نوصي الحكومات بما يلي:

- التصدي للمسائل الخطيرة التي تواجهها النساء والفتيات في سياق عملية الهجرة
- مجابهة انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب بحق النساء والفتيات المهاجرات، ورفع الحصانة عن الموظفين الذين لا يحمون حقوق الإنسان لضعاف السكان
- التأكد من تطبيق شبكات الحماية الاجتماعية على جميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعيتهم المتعلقة بالهجرة؛ ويعتبر تنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية، خطوة أولى مهمة لتحقيق هذا الهدف
- سن وإنفاذ القوانين التي تحد من الاتجار بالنساء والفتيات؛ وتعتبر مقاضاة المُتّجرين وتوفير التعويض العادل لضحايا هذا الاستغلال مسائل ضرورية لوضع حد لهذا البلاء
- تجنيّب تجريم المهاجرين والبحث عن سُبل بديلة للتعامل مع المهاجرين غير النظاميين
- إنشاء هياكل وطنية ودولية تضمن للنساء والفتيات أن تكن شريكات متكافئات على مائدة صنع القرار من أجل تناول جدول أعمال يكفل العدالة والمساواة والتنمية المستدامة
- مواجهة القوى المنهجية والهيكلية في مجتمعاتها التي تديم التمييز والإقصاء وعدم المساواة وتمنع النساء والفتيات من التمتع بصوت متكافئ أو فرص متساوية
- التعاون من أجل ضمان عملية للهجرة تكون متناسقة ومنظمة ومأمونة للجميع
- تحويل جزء من نفقاتها العسكرية لتمويل برامج تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢٠١٦ (٢٠١٣) بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء.

ملحوظة: أيّدت هذا البيان المنظمة غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية: جماعة بنات البرّ أتباع القديس فينسنت دي بول.